

# قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International  
Accounting Standards  
Board®

معايير المحاسبة المالية الأمريكي مؤقتاً النظر في ثلاثة أساليب قياس ممكنة للأدوات المالية:-

- القيمة العادلة- كما هي معرفة في بيان مجلس معايير المحاسبة المالية ١٥٧ قياسات القيمة العادلة، وكما سيتم تعريفها في مسودة العرض العادلة، وكما سيتم تعريفها في مسودة العرض القادمة لمجلس معايير المحاسبة الدولية الخاصة بقياسات القيمة العادلة.
- أسلوب إعادة قياس آخر (نوقش في جلسة تنقيفية في ٥ مايو حيث لم تتخذ أية قرارات في هذه الجلسة).
- التكلفة المطفأة.

في هذا الاجتماع تبنى المجلس فرضية عمل للمضي قدماً حسب أسلوب قياس ذو فئتين لقياس الأدوات المالية أما حسب:-

- القيمة العادلة، أو
- التكلفة المطفأة

قرر المجلس مؤقتاً أن يستخدم كنقطة بداية أسلوب التصنيف للأدوات المالية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية القادم للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وهذا الأسلوب يميز بين:-

- الإعتراف بالإيراد.
- التحسينات السنوية.

## الأزمة المالية العالمية

ناقش المجلس التوحيد ومختلف نواحي عمله المتعلق بالأدوات المالية ومخاطرة الإلتزام في قياس الإلتزامات.

## التوحيد

ناقش المجلس بشكل عام الإستجابات لمسودة العرض "البيانات المالية الموحدة" وخطة المشروع، وسيعمل المساعدون على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وسيناقش المجلس في اجتماع مستقبلي توقيت انجاز المشروع. كانت الجلسة تنقيفية، ولم يتخذ المجلس أية قرارات.

## الأدوات المالية:-

## الإعتراف والقياس

استمر المجلس في مناقشاته التي تهدف لاستبدال معايير المحاسبة الدولي ٣٩ الأدوات المالية:- الإعتراف والقياس، وقد تركزت المناقشات حول مقاييس التصنيف وإنخفاض القيمة.

## مقاييس التصنيف

في الاجتماع المشترك الذي عقد في شهر مارس قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس

## تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية

مايو ٢٠٠٩

تصدر نشرة تحديث مجلس معايير المحاسبة الدولية لإطلاع أعضاء المجلس، وكافة الإستنتاجات التي تم التوصل لها مؤقتة ومن الممكن تغييرها أو تعديلها في الاجتماعات المستقبلية للمجلس تصبح القرارات نهائية فقط بعد إكمال إقتراع رسمي لإصدار معيار أو تفسير أو نشر مسودة عرض.

إجتمع مجلس معايير المحاسبة الدولية في لندن في ٥ مايو حيث عقد جلسة كثيفة حول الأدوات المالية، كما إجتمع في ٢١/١٨ مايو حيث ناقش ما يلي:-

- الأزمة المالية العالمية
- إطار المفاهيم.
- الأدوات المالية التي لها خصائص حقوق الملكية.
- تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى.
- عقود التأمين.
- المشاريع المشتركة.
- عقود الإيجار.
- منافع ما بعد انتهاء الخدمة.
- الأنشطة ذات السعر المنظم.

# قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International  
Accounting Standards  
Board®

- الأدوات المالية الأساسية التي تتأهل لقياس التكلفة المطفأة.
  - الأدوات المالية الأخرى التي تقاس بمقدار القيمة العادلة.
  - بين المجلس أنه بموجب فرضية العمل هذه:-
  - سيبقى على خيار القيمة العادلة بحيث تستطيع المنشأة أن تختار القياس بالقيمة العادلة الأدوات المالية التي تتأهل لقياس التكلفة المطفأة، على سبيل المثال إذا كانت القيمة العادلة تعكس بشكل أفضل غرض أعمال المنشأة من الاحتفاظ بالإدارة، ولم يناقش المجلس ما إذا كان سيقيد استخدام الخيار.
  - ضع إعادة التصنيف بين فئتي القيمة العادلة والتكلفة المطفأة.
  - السماح بعرض التغييرات في القيمة العادلة لأدوات مالية معينة في الدخل الآخر الشامل، ولكن بدون أية تحويلات أخرى للربح أو الخسارة (أما عند التصرف بها أو خلاف ذلك، وهذا من شأنه استبعاد الحاجة لاختبار هذه
  - الأدوات لأجل إنخفاض القيمة).
  - إلغاء القواعد الحالية "المفسدة" التي تحد من استخدام التكلفة المطفأة بعد التصرف في الأدوات المالية الأخرى المقاسة بمقدار التكلفة المطفأة، وبدلاً من ذلك سيطلب من المنشآت أن تعرض بشكل منفصل المكاسب والخسائر من هذه التصرفات.
  - حدد المجلس جدولاً زمنياً يدعو إلى النشر لأجل تعليق الجمهور على مسودة عرض بشأن تصنيف وقياس الأدوات المالية بحلول شهر يوليو ٢٠٠٩، وإصدار معيار في الوقت المناسب للبيانات المالية لنهاية عام ٢٠٠٩. لن تتناول مسودة العرض محاسبة التحوط التي ينوي المجلس تناولها في مسودة عرض منفصلة بعد ذلك بوقت قصير قبل نهاية هذه السنة.
  - **إنخفاض قيمة الأصول المالية**
  - عقد المجلس جلسة تنقيفية حول إنخفاض قيمة الأصول المالية بموجب أسلوب قياس التكلفة المطفأة، وناقش الأساليب التالية لإنخفاض القيمة، بدون محاولة الوصول إلى قرارات:-
  - الخسارة المتوقعة.
  - الخسارة التي تم حملها.
  - القيمة العادلة.
- قدم المجلس ملخصاً لنتيجة مختلف الاجتماعات التي عقدت مع الجهات المهمة لمناقشة خصائص وفعالة استخدام أسلوب الخسارة المتوقعة لإنخفاض القيمة، وقد بين المساعدون في ضوء هذه المناقشات أن كلاً من المجلس وهذه الأطراف سينتفعون من مناقشات أوسع قبل أن ينظر المجلس في إجراء أية اقتراحات. أشار المساعدون كذلك إلى أنه سيتم عقد جلستين تنقيفيتين آخرين في اجتماع مجلس معايير المحاسبة الدولية في ١٥-١٩ يونيو، حيث سيناقش بنك كبير كيف سينظم أسلوباً للخسارة المتوقعة لإنخفاض القيمة، وسيعرض بنك إسبانيا نموذجاً الخاص بنكوكين المخصصات الإحصائية.
- قرر المجلس مؤقتاً أنه بعد الجلسة التنقيفية في يونيو سيطلب آراء الأطراف المعنية عن طريق الرسائل الإلكترونية، ويخطط المجلس لنشر اقتراحات حول إنخفاض قيمة الأصول المالية وذلك في أكتوبر ٢٠٠٩، بما في ذلك النظر في نموذج خسارة متوقعة.



## مخاطرة الإئتمان في

### قياس الإلتزامات

ناقش المجلس مسودة من المساعدين لورقة نقاش تتناول دور مخاطرة الإئتمان في القياسات الحالية للإلتزامات، وقد توصل المجلس في ديسمبر ٢٠٠٨ إلى أن ذلك كان موضوعاً له علاقة بعدة مواضيع، وطلب من المساعدين إعداد وثيقة مناقشة، وفي هذا الإجتماع ضد المجلس من المساعدين انجاز المسودة كوثيقة مساعدين يطلب فيها المجلس تقديم التعليقات.

### إطار المفاهيم

قرر المجلس مؤقتاً أن فترة التعليق على مسودة العرض القادمة للفصل الخاص بالمنشأة المعدة التقارير ستكون ١٢٠ يوماً.

## الأدوات المالية التي لها

### خصائص حقوق الملكية

نشر المجلس في فبراير ٢٠٠٨ ورقة النقاش الأدوات المالية التي لها خصائص حقوق الملكية. قرر المجلس في أكتوبر بدء المداولات باستخدام المبادئ التي تركز عليها أساليب الملكية الدائمة والأساسية، وفي هذا الإجتماع استمر المجلس في مناقشة أسلوب لتحديد ما إذا كان

يجب تصنيف أداة مالية كحقوق ملكية.

عبر المجلس عن دعمه لمجموعة من المبادئ في المسودة للتمييز بين أدوات حقوق ملكية وأدوات ليست حقوق ملكية، ومجموعة قواعد أحكام متعلقة بها لتعطيل هذه المبادئ، وفيما يلي هذه المبادئ:-

١. أداة حقوق الملكية دائماً أقل مرتبة من كافة أدوات الإلتزامات، ولكنها قد تكون أعلى مرتبة من الفئات الأخرى من حقوق الملكية.

٢. تعتبر الأداة حقوق ملكية إذا لم يكن من الممكن الطلب من مصدرها تسويتها ما لم يتم المصدر بتصفية عملياته وتوزيع كافة إلتزاماته المتبقية (يعتبر ذلك شرطاً كافياً ولكن ليس ضرورياً لتصنيف حقوق الملكية).

٣. إذا بقي متطلب تسوية نافذاً عندما يتوفى أو يتقاعد أو يستقبل حامله، أو خلافاً لذلك يتوقف عن المشاركة في أنشطة المنشأة فإن هذا المتطلب لا يتسبب في أن تصنف الأداة كمطلوب إذا طلب من حاملها أن يحتفظ بها لإجراء معاملة مع المنشأة، أو خلافاً لذلك يشارك في أنشطة المنشأة.

٤. تمل متطلبات التسوية عدا عن تلك المبينة في البند (٣) أن الأداة هي مطلوب أو مزيج من المطلوب-حقوق الملكية (جزء حقوق ملكية وجزء مطلوب).

٥. يجب فصل الأداة إلى مكوناتها من الإلتزامات وحقوق الملكية إذا كان للأداة نتيجتان منفصلتان أو بديلان، إحداهما تتطلب تصنيف حقوق الملكية إذا كانت هي الناتج الوحيد والأخرى تتطلب تصنيف الإلتزامات إذا كانت هي الناتج الوحيد.

٦. إن المطالبات بالنسب المئوية للأصول المتبقية ليست ضرورية ولا كافية لتحديد أداة حقوق الملكية، على أنها خلافاً لذلك قد تساعد على تصنيف الأدوات التي هي في منزلة متوسطة.

إن أحكام القرارات لإنتاج نتائج تتفق مع المبادئ هي كما يلي:-

١. يجب على المنشأة أن تصنف كحقوق ملكية الأرباح غير الموزعة ورأس المال الذي تمت المساهمة به بدون أن يستلم المساهم مطالبة ضد المنشأة مقابل ذلك، حتى ولو لم

# قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International  
Accounting Standards  
Board®

المقترحة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ في سبتمبر ٢٠٠٨، وقد نظر المجلس في التعليقات التي أستممت حول المقترحات في مسودة العرض لأصول النفط والغاز في ابريل ٢٠٠٩، وفي هذا الإجتماع ناقش المجلس التعليقات التي تم استلامها حول الإقتراحات المتبقية، وقرر مؤقتاً ما يلي:-

- يجب تطبيق الإستثناء المقترح للعمليات الخاضعة لتنظيم السعر على العمليات ضمن نطاق مشروع المجلس على الأنشطة المنظمة أسعارها (انظر المقالة المنفصلة أدناه).
- تأجيل تنفيذ ذلك الإستثناء حتى إنتهاء المداولات حول مشروع الأنشطة المنظمة أسعارها، وسينظر المجلس في الإنتقال والتبني للمرة الأولى لذلك المشروع في يونيو ٢٠٠٩، في ضوء الملاحظات المستلمة حول مسودة العرض والقرارات المؤقتة التي تتبع.
- يجب أن ينطبق الإستثناء للعمليات الخاضعة لتنظيم السعر كذلك على الأصول غير الملموسة المؤهلة.
- يجب أن لا يتطلب استخدام هذا الإستثناء أن تقوم

الأعمال التي يقوم بها المصدر.

ج. يجب فصل الأداة إلى مكوناتها من الإلتزامات وحقوق الملكية إذا كان للأداة نتيجتان منفصلتان أو بديلتان، أحدهما تتطلب التصنيف كحقوق ملكية إذا كانت هي النتيجة الوحيدة والأخرى تتطلب التصنيف على إلتزامات إذا كانت هي النتيجة الوحيدة.

## الخطوات التالية

سيستمر المجلس في تفتيح المبادئ في الإجتماعات المستقبلية، فعلى سبيل المثال كان أحد الإهتمامات التي أبدت تصنيف الأسهم الممتازة القابلة للتحويل (إما إجبارياً أو حسب خيار حاملها) إلى أسهم عادية. سيناقش المجلس كذلك الأدوات المختلطة Hybrid Instruments التي لها مكونات حقوق الملكية.

## تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى

نشر المجلس مسودة العرض للإستثناءات الإضافية للمتبنين للمرة الأولى:- التعديلات

تصدر المنشأة أدوات حقوق ملكية.

٢. يجب على المصدر تصنيف الأداة كمطلوب إذا كان للأداة تاريخ تسوية محدد أو يجب تسويته عند وقوع حدث من المؤكد وقوعه، بإستثناء تلك المبنية في البند ٣(أ)، ٣(ب) أدناه.

٣. يجب على المصدر تصنيف الأدوات التالية كحقوق ملكية:-

- أ. الأدوات التي لا يمكن أن يطلب من المصدر تسويتها قبل تصفية عملياته وتوزيع كافة أصوله، بغض النظر عن مبلغ المطالبة.
- ب. الأدوات التي يطلب من حاملها أن يمتلكها من أجل إجراء معاملات تجارية مع المصدر، أو خلافاً لذلك المشاركة النشطة في أنشطة المصدر، والتي هي قابلة للسداد فقط إذا توفي المصدر أو تقاعد أو إستقال، أو خلافاً لذلك توقف عن المشاركة النشطة في أنشطة المصدر، وهذا يشمل الأدوات التي يحملها والتي تختلف مبالغها حسب حجم

# قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International  
Accounting Standards  
Board®

تستطيع إلغاء العقد أو تغيير سعره أو أحكام أخرى، وسيقوم المساعدون بتطوير إقتراحات أكثر تحديداً لتحديد الحدود.

سيستمر المجلس في شهر يونيو في مناقشاته لأساليب القياس المرشحة لعقود التأمين.

## المشاريع المشتركة

استمر المجلس في مناقشاته للإستجابات لمسودة العرض ٩ *الترتيبات المشتركة*، وقرر مؤقتاً ما يلي:-

- استبدال العبارة "اتخاذ القرار المشترك Shared Decision-Making" بالعبارة "السيطرة المشتركة" Joint Control لكافة أنواع الترتيبات المشتركة.
- دمج "العمليات المشتركة" و "الأصول المشتركة" في نوع مفرد من الترتيب المشترك يدعى "العملية المشتركة".
- بالنسبة لترتيب مشترك اعد في منشأة منفصلة من الضروري اعتبار كافة الحقائق والظروف ذات العلاقة لتقييم ما إذا كان الترتيب عملية مشتركة أو مشروعاً مشتركاً، ويجب أن لا يكون هناك إفتراض غير

نظر المجلس في أمور أخرى أثّرت في التعليقات على مسودة العرض، وأحال العديد منها للنظر فيها في مشاريع أخرى.

طلب المجلس من المساعدين البدء في صياغة تعديلات نهائية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ لبحث المواضيع التي تتناول أصول النفط والغاز وعقود الإيجار.

## عقود التأمين

استمر المجلس في مناقشاته حول كيف يجب على شركة التأمين قياس عقود التأمين العائدة لها، وقرر مؤقتاً ما يلي:-

- يجب أن يشمل القياس التدفقات النقدية المتوقعة (أي الإحتمالية-الموزونة) (الأقساط المستقبلية والتدفقات النقدية الأخرى الناجمة من هذه الأقساط، على سبيل المثال المنافع والمطالبات) الناجمة من هذه العقود، بما في ذلك تلك التدفقات النقدية التي يعتمد مقدارها أو توقيتها على ما إذا كان حملة البوالص يمارسون خيارات في هذه العقود.
- تحديد الحدود بين العقود الحالية والعقود الجديدة، وستكون نقطة البدء للنظر في ما كانت شركة التأمين

المنشأة بإظهار أن البدائل الأخرى غير عملية.

- يمكن للمنشأة أن تستخدم إما الإستثناء المقترح للعمليات الخاضعة لتنظيم السعر أو الإستثناء الحالي لتكاليف الإقتراض، ولكن ليس كلاهما.

- يجب أن ينطبق الإستثناء من تحديد ما إذا كان ترتيب يحتوي على عقد إيجار سواءً كان معيار المبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام يطبق بأثر مستقبلي أو بأثر رجعي، وتبعاً لذلك على المنشآت تقييم كافة عقود الإيجار مرة واحدة- إما حسب المعايير المحاسبية المقبولة بشكل عام أو في تاريخ الإنتقال إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

- إيضاح أن الإستثناء من تحديد ما إذا كان ترتيب يحتوي على عقد إيجار سيتطلب أن ذلك التطبيق للمعايير المحاسبية المقبولة قد حقق نفس النتيجة مثل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، بدلاً من طلب أن تكون كلمات المعيارين متماثلة.

# قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International  
Accounting Standards  
Board®

باستخدام كلمات مشابهة لتلك المستخدمة في تحديث لجنة تفسير معايير إعداد التقارير المالية في مايو ٢٠٠٨ (الأحداث التي لا تغطيها الافتراضات الإكثورية).

سيستمر المجلس في مناقشاته حول شهر يوليو بهدف نشر مسودة عرض في الربع الرابع من عام ٢٠٠٩.

## الأنشطة ذات الأسعار المنظمة

استمر المجلس في مناقشاته حول الأصول والالتزامات التنظيمية واتخذ قرارات مؤقتة:-

■ بأن سعر الخصم الذي سيستخدم في قياس الأصول التنظيمية والالتزامات التنظيمية يجب تحديده بناء على نفس الأساس كما في معيار المحاسبة الدولي ٣٦ /انخفاض قيمة الأصول ومعيار المحاسبة الدولي ٣٧ المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة.

■ بأنه يجب أن تعترف المنشأة بالأصل التنظيمي لكافة التكاليف التي يمكن تحديدها للأصول المبنية ذاتياً التي يسمح بها المنظم بشكل معين لتحديد الأسعار.

■ سيستمر المجلس في مناقشاته لنموذج المؤجر في الاجتماعات المستقبلية.

## منافع ما بعد إنتهاء الخدمة

استمر المجلس في مناقشاته حول منافع ما بعد إنتهاء الخدمة، وقرر مؤقتاً ما يلي:-

■ تنظيم متطلبات الإفصاح لمنافع ما بعد إنتهاء الخدمة مع تلك الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٤ عقود التأمين والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ الأوتوات المالية:- الإفصاحات.

■ طلب إفصاحات إضافية للمشاركين في خطط أصحاب العمل المتعددة.

■ عدم تضمين معيار المحاسبة الدولي ١٩ إرشادات حول أهمية الإفصاحات.

■ حذف الإشارات للتخفيضات والتسويات من معيار المحاسبة الدولي ١٩، أما التغيرات الأخرى المقترحة في هذا المشروع فهي إزالة الحاجة إلى تمييز التخفيضات من تكلفة الخدمة السابقة السلبية والتسويات عن إعادة القياسات الأخرى.

■ طلب الإفصاح عن التسويات غير الروتينية، المعرفة

قابل للنقض أن الترتيب هو مشروع مشترك.

أجرى المجلس كذلك نقاشاً مبدئياً حول كيف يجب على المشاركين في ترتيب مشترك أن يعاملوا محاسبياً حصتهم في الترتيب إذا لم يكن لهم سيطرة مشتركة، ولم يتوصل المجلس إلى قرار حول هذا الموضوع.

سيستمر المجلس في مناقشاته في الاجتماعات المستقبلية بهدف نشر معيار دولي لإعداد التقارير المالية في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩.

## عقود الإيجار

تتناول ورقة النقاش عقود الإيجار:- آراء مبدئية التي نشرت في مارس ٢٠٠٩ بشكل رئيسي المحاسبة من قبل المستأجرين، وتقترح أن يستخدم المستأجرون نموذج محاسبة حول الاستخدام، وفي هذا الاجتماع ناقش المجلس كيفية تطبيق هذا النموذج في البيانات المالية للمؤجرين، وقد قرر المجلس مؤقتاً تطوير أسلوب حيث يحتفظ المؤجر بالبند المؤجر في بيان مركزه المالي ويعترف:-

■ بالأصل في حقه بإستلام دفعات الإيجار من المستأجرين.

■ بمطلوب لالتزاماته الخاصة بالأداء بموجب عقد الإيجار.

# قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International  
Accounting Standards  
Board®

مخاطرة الائتمان للعميل ستؤثر على مبلغ الربح أو الخسارة المعترف بها عندما تتم تلبية التزام أداء، وليس ما إذا كان ربح أو خسارة معترف بها.

■ يجب على المنشأة أن تبلغ في البيانات المالية عن القيمة الواردة في الفاتورة للعوض (باستثناء التعديلات لآثار مخاطرة الائتمان) المخصصة لالتزام الأداء التي تم الوفاء بها. سينظر المجلس كذلك في كيف يجب عرض آثار مخاطرة الائتمان للعميل في بيان الدخل الشامل والإفصاح عنها.

## العوض مقابل غير المؤكد Uncertain Consideration

في إجتماع مشترك مع مجلس معايير المحاسبة المالية ناقش المجلس كيفية قياس المنشأة لصافي مركز عقدها وإيرادها عندما يعد العميل بمبلغ عوض غير مؤكد (متغير).

قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية مؤقتاً أنه عندما يكون مبلغ العوض غير مؤكد (متغير) فإن المبلغ المخصص للالتزامات الداء سيكون تقدير المنشأة للإحتمال

تخصيص بعض العوض والإعتراف به كإيراد عندما تتم تلبية المطلوب.

سينظر المساعدون كذلك في كيفية محاسبة المنشأة لخيار التجديد إذا كان سعر البيع القائم بذاته لخيار لا يمكن تحديده بدون تكلفة غير لازمة، وبشكل خاص سيبحث المساعدون كيف أن أسلوب "النظر خلال" الخيار بإدخال ضمن مبلغ العقد المعترف به البضائع والخدمات الاختيارية التي يتوقع أن يحصل العميل عليها سيختلف عن الأسلوب الذي يقدر مباشرة سعر البيع القائم بذاته لخيار التجديد أو القيمة الذاتية للخيار.

لم يناقش المجلس كيفية محاسبة الخيارات الأخرى، على سبيل المثال خيارات البضائع والخدمات الأخرى كما هي في برنامج ولاء العميل، على أنه قرر مؤقتاً أن محاسبة هذه الخيارات يجب أن تكون نفسها كما هي لخيارات التجديد.

## مخاطرة الائتمان للعميل

قرر المجلس مؤقتاً:-

■ أن قياس صافي وضع عقد المنشأة يجب أن يعكس مخاطرة الائتمان للعميل، ومن هنا جاء الشك في إمكانية التحصيل لأن

■ حول مبادئ الإفصاح العامة والحد الأدنى من الإفصاحات التي ستكون مطلوبة لتحقيق هذه المبادئ. ■ بأنه يجب عرض بعض الإفصاحات العددية على شكل جداول، إلا إذا كان شكل آخر أكثر ملائمة. ■ طلب المجلس من المساعدين صياغة مسودة عرض للإقتراح، وسينظر المجلس في إجتماع مستقبلي في المواضيع المتبقية، بما في ذلك الانتقال والتبني للمرة الأولى.

## الإعتراف بالإيراد

ناقش المجلس كيف يجب أن نحاسب المنشأة ما يلي:-

■ خيار تجديد البضائع والخدمات التي وعد بها في عقد. ■ آثار مخاطرة الائتمان للعميل. ■ العوض (المقابل) غير المؤكد Uncertain Consideration.

## خيارات التجديد

قرر المجلس مؤقتاً أنه يجب محاسبة خيار التجديد كإلتزام أداء إذا كان سعر البيع القائم بذاته لذلك الخيار يمكن تحديده بدون تكلفة غير لازمة، وسيتم

# قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International  
Accounting Standards  
Board®

- إن معايير الأدوات المالية (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ ومعيار المحاسبة الدولي ٣٢ ومعيار المحاسبة ٣٩) لا تنطبق على العوض المحتمل الناجم من دمج منشآت الأعمال الذي سبق تاريخ الحصول عليه تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ المعدل.
- عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٥ الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة تصنف المنشأة شركة حليفة أو منشأة تحت السيطرة المشتركة على أنها محتفظ بها للبيع عندما يكون من المحتمل جداً أن المنشأة ستفقد السيطرة المشتركة أو التأثير الهام، على أن التصنيف "محتفظ بها للبيع" ليس مناسباً عندما يكون من المحتمل جداً أن المنشأة ستلغي الاستثمار عند الحصول على السيطرة، لأنه في هذه الحالة لا يود بيع للاستثمار.
- قرر المجلس مؤقتاً أنه لا توجد حاجة لإيضاح النقاط التالية لأن المتطلبات المناسبة واضحة:-
- يتطلب معيار المحاسبة الدولي ٢٧ المعدل أن يعزى

لنشرها في شهر أغسطس ٢٠٠٩.

## التقارير المالية المرحلية

في شهر فبراير ٢٠٠٩ قرر المجلس مؤقتاً تطوير تعديل لمعيار المحاسبة الدولي ٣٤ التقارير المالية المرحلية الذي يؤكد على مبادئ الإفصاح الحالية في معيار المحاسبة الدولي ٣٤، وفي هذا الاجتماع ناقش المجلس التعديل المقترح وقرر مؤقتاً إدخاله في مسودة العرض.

## دمج منشآت الأعمال

نظر المجلس في أسئلة أثارت تتعلق بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ دمج منشآت الأعمال ومعيار المحاسبة الدولي ٢٧ البيانات المالية الموحدة والمنفصلة، وقرر مؤقتاً أن يوضح في مشروع التحسينات السنوية ما يلي:-

- إن التعديلات الناجمة التي أجريت من قبل معيار المحاسبة الدولي ٢٧ لمعايير المحاسبة الدولية ٢١، ٢٨، ٣١ يجب تطبيقها مستقبلياً، على أنه لا توجد حاجة لإيضاح التعديلات الناجمة التي أجريت من قبل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ لأن هذه المعيار يتطلب بوضوح التطبيق المستقبلي.

الموزون لإجمالي العوض، على أن المجلسين لم يتفقا على ما إذا كان المبلغ المعترف به كإيراد يجب تقييده، وإذا كان المر كذلك. متى.

في هذا الاجتماع قرر المجلسان مؤقتاً أن يجب تقييد الاعتراف بالإيراد فقط إذا كان مبلغ العوض لا يمكن تقديره بشكل موثوق، وسيقوم المساعدون بتطوير إرشادات تطبيق مقترحة لهذه النقطة، كذلك سيقوم المساعدون بتطوير إفصاحات محتملة يمكن أن تقدمها المنشأة للعقود ذات العوض غير المؤكد والتقديرات المستخدمة في البيانات المالية.

## الخطوات التالية

سيستمر المجلس في شهر يونيو في مناقشاته حول المواضيع المتعلقة بالعقود، ومناقشة ما هي المبالغ التي يجب على المنشأة الاعتراف بها عندما تشارك أطراف أخرى في توفير البضائع والخدمات لعملاء المنشأة.

## التحسينات السنوية

ناقش المجلس مواضيع خاصة بإعداد التقارير المالية المرحلية ودمج منشآت الأعمال لبحث إمكانية إدخالها في مسودة العرض للتحسينات السنوية،

# قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International  
Accounting Standards  
Board®

- إجمالي الدخل الشامل لمالكي الشركة الأم وللحصة غير المسيطرة، حتى ولو نجم عن ذلك وجود رصيد عجز للحصة غير المسيطرة، ويتطلب المعيار التطبيق المستقبلي للتعديل، وهكذا فإنه عند الانتقال لا تقوم المنشأة بإعادة التخصيص للحصة غير المسيطرة الخسائر السابقة التي كانت تعزى للحصة غير المسيطرة، ولكنها عزيت لحقوق الملكية لمالكي الشركة الأم، وتقوم المنشأة بتوزيع إجمالي الدخل الشامل اللاحق على أساس حصص الملكية الحالية لمالكي الشركة الأم والحصة غير المسيطرة.
- عندما يحدث تغير في حصة الملكية في شركة تابعة، ولكن لا ينجم عنه فقدان السيطرة فإنه يجب على الشركة الأم أن تعيد عزو الدخل الآخر الشامل بين مالكي الشركة الأم والحصة غير المسيطرة.
- بالرغم من أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ يسمح بالتطبيق المبكر فقط للفترات التي تبدأ في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ أو بعد ذلك، فإن هذا التحديد لا ينطبق على المتبني لأول مرة، وتبين الفقرة ٧ من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١ أن على المتبني لأول مرة استخدام نفس السياسات المحاسبية أثناء كافة الفترات المعروضة في بياناتها المالية المعدة حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- أشار المجلس إلى أن مجلس معايير المحاسبة المالية ينظر فيما إذا كان سيعدل نطاق بيان معايير المحاسبة المالية ١٦٠ الحصص غير المسيطرة في البيانات المالية الموحدة بحيث ينطبق فقط على المنشآت التي تلبي تعريف منشأة عمل، وقد قرر المجلس عدم إقتراح تعديلات على نطاق معيار المحاسبة الدولي ٢٧، على أن المجلس سيتابع تقدم مجلس معايير المحاسبة المالية بشأن ذلك المشروع.
- سيتناول مجلس معايير المحاسبة المالية المواضيع التالية الخاصة بالأدوات المالية والمشاريع المشتركة:-
- العوض (المقابل) المحتمل:-
- تسمية (فئات الأدوات المالية) والتصنيف (كحقوق ملكية أو مطلوب).
- خيار البيع للحصة غير المسيطرة (التصنيف كحقوق ملكية أو مطلوب).
- التفاعل بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ المعدل ومعيار المحاسبة الدولي ٢٧، ومعيار المحاسبة الدولي ٢٨ ومعيار المحاسبة الدولي ٣١.
- أجل المجلس المواضيع التالية لما بعد مراجعة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ ومعيار المحاسبة الدولي ٢٧، وسيتم ذلك بعد سنتين من تاريخ النفاذ:-
- تطبيق تعريف منشأة الأعمال في حالات معينة.
- تطبيق تعريف الحصة غير المسيطرة على أدوات حقوق الملكية عدا عن الأسهم (على سبيل المثال خيارات الأسهم) وقياس هذه الأدوات.
- توصيات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حول (أ) إزالة التمييز بين الأصول غير الملموسة المتعلقة بالعملاء "التعاقدية" و "غير التعاقدية" في دمج منشآت الأعمال. (ب) إدخال المؤشرات التي تحدد وجود علاقة عميل في المعيار، وقد قرر المجلس مؤقتاً

# قرارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



International  
Accounting Standards  
Board®

١٤-١٨ ديسمبر

حقوق الطبع محفوظة، تصدر  
نشرة تحديث مجلس معايير  
المحاسبة الدولية بعد كل إجتماع  
للمجلس من قبل مؤسسة مجلس  
معايير المحاسبة الدولية، دائرة  
المنشورات، ٣٠ كانون ستريت،  
لندن EC4M 6XH، المملكة  
المتحدة.

هاتف ٢٧٣٠+ ٧٣٣٢  
٢٠(٠)٤٤  
فاكس ٢٧٤٩+ ٧٣٣٢  
٢٠(٠)٤٤

الموقع على الشبكة:-  
[www.iasb.org](http://www.iasb.org)  
بريد إلكتروني:-  
[publications@iasb.org](mailto:publications@iasb.org)  
ISSN 1474-2675

الإبقاء على مثال علاقة  
المودع في الفقرة ب٣٤(أ)  
من المعيار الدولي لإعداد  
التقارير المالية ٣ مشيراً إلى  
أن هذا هو أصل غير  
ملمس قابل للفصل.  
■ معاملة أصول التعويض  
(كجزء من معاملة دمج  
منشآت الأعمال أو كمعاملة  
منفصلة).

## إجتماعات المجلس المستقبلية

سي عقد المجلس جلسة علنية في  
التواريخ التالية في عام ٢٠٠٩،  
وستكون الإجتماعات في لندن،  
المملكة المتحدة، إلا إذا أُشير إلى  
غير ذلك:-

١ يونيو (إجتماع إضافي  
للمجلس)

٥ يونيو (إجتماع إضافي  
للمجلس)

١٥-١٩ يونيو

٢٠-٢٤ يوليو (٢٣-٢٤ يوليو)

مع مجلس معايير المحاسبة  
المالية)

١٤-١٨ سبتمبر

١٩-٢٣ أكتوبر

٢٦-٢٧ أكتوبر (إجتماع مشترك

لمجلس معايير المحاسبة الدولية  
ومجلس معايير المحاسبة المالية،

نورفولك، الولايات المتحدة

الأميركية

١٦-٢٠ نوفمبر